لمقتضيات المصلحة العامة ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

عبدالكريم الكندري يقترح نقل تبعية وحدة التحريات إلى البنك المركزي ووضع حد أعلى للتعامل النقدي

د. عبدالكريم الكندري

تقدم النائب د.عبدالكريم الكندري باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، لنقل تبعية وحدة التحريات إلى البنك المركزي وتحديد حد أعلى لمبلغ التعامل النقدي الوطني والأجنبي داخل الكويت.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(مادة أولى): تعدل الفقرة الثانية من المادة 16 من القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه بالنص التالي:

(تكون تبعية وحدة التحريات لبنك الكويت المركزي، ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيل الوحدة وتنظيم أعمالها ومواردها).

(مادة ثانية): يعدل عنوان الفصل الثالث من القانون رقم 106 لسنة 2013 إلى:

نقل العملة والأدوات القابلة للتداول لصالح حاملها عبر الحدود وتحديد حد أعلى للتعامل النقدي.

(مادة ثالثة): تضاف فقرة «ج» إلى المادة 20 من القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه ونصها:

ج - يجب ألا يزيد مبلغ التعامل النقدي الوطني والأجنبي داخل الكويت بأي صورة من الصور عن مبلغ يحدده وزير المالية بقرار يصدر منه بعد التنسيق مع بنك الكويت المركزي.

(مادة رابعة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: لمقتضيات المصلحة العامة، ولتفعيل أكبر للقانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أعد الاقتراح بقانون والذي نص في مادته الأولى بتحديد تبعية وحدة التحريات المالية الكويتية إلى بنك الكويت المركزي كونه أقدر على القيام بالإشراف على أعمال الوحدة ولما يملكه البنك من مقومات وأجهزة وقواعد بيانات تمكن الوحدة من أداء مهامها.

أما المادة الثانية فقد جاءت لتعديل عنوان الفصل الثالث من القانون ليتوافق مع تعديل المادة 20 من القانون بحيث أصبح عنوان الفصل (نقل العملة والأدوات القابلة للتداول لصالح حاملها عبر الحدود وتحديد حد أعلى للتعامل النقدي).

وجاءت المادة الثالثة من الاقتراح بقانون بتكليف وزير المالية بإصدار قرار بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي لتحديد حد أعلى للتعامل النقدي الوطني والأجنبي داخل الكويت، وذلك من أجل مواجهة شبهات غسيل أموال على التعامل النقدي يفوق قيمة السلع والخدمات التي يتم التعامل بشأنها.

استفسر عن اعتماد المبالغ وأسباب التأخير

القطان يسأل عن صرف مكافآت العاملين في الصفوف الأولى خلال جائحة كورونا

د.علي القطان

وجّه النائب د.علي القطان سؤالا إلى وزير المالية خليفة حمادة بشأن الاستفسار عن نظام صرف مكافآت الصفوف الأمامية للعاملين خلال جائحة كورونا حسب قرار مجلس الوزراء رقم 686 للفترة من 24 فبراير حتى 31 مايو.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1- هل تم اعتماد صرف مكافآت الصفوف الأمامية للفترة التي أقرها مجلس الوزراء عن العاملين خلال جائحة كورونا؟ إذا كانت الإجابة بنعم - فيرجى تزويدي بما يفيد ذلك، أما في حال لم يتم اعتمادها حتى تاريخ طرح هذا السؤال فيرجى بيان الأسباب المانعة من تأخير صرفها، مع إفادتي عن الموعد النهائي للصرف.

2- هل تم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية حول كيفية الصرف والجهات الحكومية التي سوف يتم الصرف لها، وحول نظام صرف مكافآت الصفوف الأمامية؟ إذا كانت الإجابة بنعم - فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك، وفي حال كانت الإجابة بالنفي فيرجى توضيح أسباب التأخر في التنسيق مع الديوان بموجب ما أكده قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن.

3- تزويدي بجدول بالجهات الحكومية التي سوف يتم صرف مكافآت لها عن جائحة كورونا، وتزويدي بكشف بعدد المستحقين لها وتخصصاتهم العملية والعلمية حسب جهة عمل كل منهم.

4- هل تشمل عملية صرف مكافآت الصفوف الأمامية الكويتيين فقط أم يتضمن كذلك العاملين الوافدين من الجنسيات الأخرى؟ وهل يشمل كذلك العاملين من فئة البدون؟ وإذا كان لا يشمل فئة البدون فيرجى بيان المانع من ذلك رغم استحقاقهم لها.

5- يرجى تزويدي بالقيمة النهائية المعتمدة للصرف وآلية توزيعها على الفئات المستحقة لها.

طلب تزويده بعدد الوظائف التي تم إحلالها

الحويلة لجميع الوزراء: ما خطة تكويت الوظائف؟

د.محمد الحويلة

تقدم النائب د.محمد الحويلة بسؤال واحد مشترك إلى جميع الوزراء حول تطبيق سياسة الاحلال وتكويت الوظائف الحكومية لدى الوزارات والجهات التابعة، قال في مقدمة السؤال:

أصدر ديوان الخدمة المدنية العديد من القرارات بشأن قواعد تكويت الوظائف الحكومية منها القرارات أرقام 2 لسنة 1997 و2 لسنة 2000 و13 لسنة 2007 وآخرها القرار رقم 11 لسنة 2017 بهدف إحلال الموظفين الكويتيين في الوظائف العامة.

إيمانا منا بما تقضيه المصلحة العامة في إبراز دور الشباب الكويتي بتقلد المناصب والوظائف في وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة، وحل مشكلة البطالة التي تؤرق الأسر الكويتية لازدياد نسبتها عاما بعد عام دون إيجاد الحلول، ومن باب تطبيق سياسة إحلال الكويتيين في وظائف الدولة.

وطالب بإفادته وتزويده بالآتي:

1- كم عدد الوظائف التي تم إحلال العمالة الكويتية فيها محل العمالة الوافدة لدى وزارتكم والجهات التابعة لكم تطبيقا لسياسة الإحلال وذلك منذ صدور قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

2- كم يبلغ عدد الوافدين الذين تم تعيينهم منذ صدور قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن التكويت حتى تاريخ ورود هذا السؤال لدى وزارتكم والجهات التابعة لكم؟ وما أسباب تعيينهم دون الكويتيين؟ وعدد الكويتيين الذين تقدموا لتلك الوظائف وأسباب رفضهم؟

3- كم يبلغ عدد العمالة الوافدة التي تم الاستغناء عنها منذ صدور قرار مجلس الخدمة المدنية في هذا الشأن حتى تاريخ ورود هذا السؤال لدى وزارتكم والجهات التابعة لكم؟

4- كم يبلغ عدد العمالة الوافدة الموجودة حاليا لدى وزارتكم والجهات التابعة لكم؟ وما الوظائف التي يعملون بها؟ وما مؤهلاتهم العلمية؟ وأسباب عدم إحلال العمالة الكويتية في وظائفهم؟

5- ما خطة تكويت الوظائف لدى وزارتكم والجهات التابعة لكم لتنفيذ قرارات ديوان الخدمة المدنية؟ مع تزويدي بها؟

6- كم عدد الشواغر الوظيفية لدى وزارتكم والجهات التابعة لكم؟ مع ذكر هذه الوظائف وأسباب عدم شغلها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

7- بيان الشواغر كافة المرحلة من سنوات سابقة والأسباب التي أدت إلى عدم شغلها حتى الآن؟

تخليداً لذكراه ودوره الوطني الكبير

هشام الصالح لتسمية «المطلاع السكنية» باسم المغفور له الشيخ ناصر صباح الأحمد

د.هشام الصالح

تقدم النائب د.هشام الصالح باقتراح برغبة بتسمية مدينة المطلاع السكنية باسم المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ ناصر صباح الأحمد عرفانا بتاريخه المشرف وجهوده الكبيرة. وقال في مقدمة اقتراحه إنه تخليدا لذكرى أحد أهم رجالات الكويت الذين ساهموا في مكافحة الفساد وللدور الكبير الذي قدمه في رسم مشروع الكويت المستقبل والمتمثل في رؤيته حول مشروع الجزر ومشروع المدينة الاقتصادية وطريق الحرير.

وحيث إن مدينة المطلاع السكنية تعتبر أكبر مشروع إسكاني في الكويت، فأقترح تسمية مدينة المطلاع السكنية باسم المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ ناصر صباح الأحمد عرفانا بتاريخه المشرف وجهوده الكبيرة.

لم يتم صرفها حتى الآن

الشاهين للبدء في صرف مكافآت الصفوف الأمامية في مكافحة «كورونا»

اسامه الشاهين

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة قال في مقدمته: صدر في يونيو الماضي قرار عن مجلس الوزراء يقضي بمنح مكافآت مالية للموظفين العاملين في القطاع الحكومي المكلفين بالعمل لمواجهة انتشار فيروس «كوفيد-19».

إلا أن هذه المكافآت لم يتم صرفها حتى الآن على الرغم من الجهود التي بذلت وأشاد بها سمو أمير البلاد الراحل المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، والذي أمر في وقتها بتكريمهم. وتقديرا للجهود المبذولة للعاملين في الصفوف الأولى، أتقدم باقتراح برغبة وبرجاء عرضه على مجلس الأمة الموقر. ونص الاقتراح على البدء بصرف المكافآت للعاملين في الصفوف الأمامية تقديرا لجهودهم التي بذلت في مواجهة انتشار فيروس «كوفيد-19».

الطريجي يطلب من وزير الدفاع صورة بلاغ موجه للجهات القضائية

د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي الصباح، طالب فيه تزويده بما يلي:

1- صورة من البلاغ الذي قدم للجهات القضائية بشأن اختلاسات وسرقة أموال صندوق الجيش الكويتي.

2- رقم القضية وأسماء المتهمين ودور كل منهم في سرقة واختلاسات أموال صندوق الجيش الكويتي.

3- ما دور وزارة الدفاع في متابعة بلاغ سرقة واختلاس أموال صندوق الجيش الكويتي داخل الكويت وخارجها؟

4- ما حجم المبالغ المسروقة وماذا تبقّى من مبالغ في صندوق الجيش الكويتي داخل الكويت وخارجها؟

الصيفي يسأل عن عدد استثناءات تسكين الوظائف الإشرافية

الصيفي الصيفي

وجه النائب الصيفي مبارك الصيفي سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، استفسر فيه عن الآتي:

1- كم استثناء وافق عليه ديوان الخدمة المدنية لتسكين الوظائف الاشرافية والقيادية من سنة 2012 حتى تاريخ ورود السؤال؟

2- ما الجهات التي طلبت هذه الاستثناءات؟

3- كم عدد الاستثناءات التي طلبتها الجهات ورفضها ديوان الخدمة؟

عقدت مؤتمراً صحافياً مساء أمس الأول استعرضت خلاله بعض المثالب

«كتلة مرشحي الثالثة»: العملية الانتخابية الأخيرة شابتها ملاحظات

عبدالعزيز المطيري

د.ابراهيم دشتي ونواف الفزيع ود.وائل المطوع

جانب من الحضور خلال الندوة (متين غوزال)

تناولت «كتلة مرشحي الدائرة الثالثة» ما شاب العملية الانتخابية الأخيرة من ملاحظات ومآخذ فضلت تسليط الضوء عليها.

وعقدت الكتلة مؤتمرا صحافيا مساء امس الأول في منطقة السلام بعنوان «شرح ما حدث من مخالفات خلال عملية الانتخابات وما تبعها من تقديم تظلمات من الجهات المختصة» شارك فيه د.إبرهيم دشتي ود.وائل المطوع والمحامي نواف الفزيع.

وأشار المتحدثون الى أن سير عملية انتخابات 2020 لم يكن على الشكل المطلوب وأن هناك مخالفات واضحة من شأنها أن تبطل نتائج الانتخابات مطالبين المحكمة الدستورية بقبول صحيفة الطعون التي قدمتها كتلة المرشحين.

بداية، أكد المحامي نواف الفزيع أنه وفق المادة الدستورية الخاصة بقانون الانتخاب التي تنص على ان الصفة النيابية لا تثبت ما لم يتم الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات، مشيرا إلى أنه لم يتم الإعلان عن النتائج الرسمية للانتخابات من قبل وزير الداخلية وأعضاء اللجان ولم يتم نشرها في صحيفة الكويت اليوم ووسائل الإعلام ما يفتح مجالا للشك والريبة في سلامة الإجراءات الانتخابية، مشيرا إلى أنه لا يتم استقبال الطعون الانتخابية ما لم يتم الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات.

وأضاف: انتخابات أمة 2020 أجريت بناء على مرسوم دعوة تشوبه العديد من الشبهات ما قد يؤدي إلى بطلان مجلس الأمة الحالي، وهناك أيضا مخالفات جسيمة تؤدي إلى بطلان الانتخابات كشراء الأصوات الذي جرى إلى يوم الانتخاب، حيث إن وزارة الداخلية لم تحرك ساكنا أمام هذه الجريمة، وما حصل أيضا في اللجان التي وضعت لها حواجز زجاجية تفصل بين أعضاء اللجنة والناخب كي يتسنى للجنة التأكد من هوية الناخب من خلال نزع الأقنعة وهو الأمر الذي لم يتم تطبيقه (ولدينا شهود من مندوبي اللجان مستعدين للشهادة أمام المحكمة الدستورية بأنه لم يتم التثبت من هوية الناخبين) وأيضا تم تسريب أوراق الانتخابات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وكل هذه المخالفات سجلت في صحيفة الطعن.

من جانبه، قال د.وائل المطوع انه كان من المقرر أن يعقد المؤتمر الصحافي في مساء الأحد الماضي ولكن تم تأجيله لوفاة المغفور له بإذن الله الشيخ ناصر صباح الصباح، فأتقدم بالعزاء إلى صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وإلى أسرة الصباح والشعب الكويتي بفقدان هذا الرجل الغالي علينا.

وأضاف: لدينا شكوك حول عملية الانتخابات التي يعتريها الكثير من المخالفات القانونية التي تغاضت عنها الحكومة كشراء الأصوات وعدم التثبت من هوية الناخب من خلال رفع الكمام او النقاب، وهناك غموض في هذه الانتخابات فالأرقام غير مقنعة، والسؤال: كيف يتم منعنا من تقديم الطعون؟ فمن حقنا أن نعرف الأرقام التي حصلنا عليها من اللجان.

بدوره، أكد د.إبراهيم دشتي ان الهدف الحقيقي ليس بإعادة فرز الأصوات فحسب، بل أنه يجب أن تكون هناك ديموقراطية حقيقة من خلال عملية انتخاب من يمثلون الشعب، وذلك لن يتحقق إلا من خلال تكافؤ الفرص والشفافية وعدم تدخل أي سلطة في الانتخابات.

وأضاف: نحن نعاني في الكويت منذ المجلس التأسيسي من سير العملية الانتخابية بالشكل الصحيح، فقد كانت هناك شبهة تزوير في الفصل التشريعي الثاني 1967 بدء من عملية نقل الأصوات.